

الصحافة اللبنانية امام الامتحان

ما تتعرض له الزميلة «المحرر» من ملاحقة تحمل مضامين انتقامية ، لا ينفصل عن مجمل الاوضاع العامة في البلاد حيث لم يعد للحكم مقياس او قانون يمكن ان يحمي اي شيء . . . ابتداء من حدود الوطن وانتهاء بحقوق اي مواطن .

على ان هذا الامتياز الخاص الذي تتمتع به ايران في لبنان عبر بعض السياسيين اللبنانيين وفي مقدمتهم وزير العدل ، وعبر اجهزة كثيرة مشتركة ومنفردة ، يبقى وحده دون غيره من «العجائب اللبنانية» صورة حقيقية للتردي السياسي الذي سيق اليه لبنان كما لم يكن في يوم من الايام .

وما زلنا نذكر كيف ان الرئيس السابق شارل حلو اثر ان تقطع ايران علاقاتها بلبنان على ان يقدم تنازلات تمس بالمنزلة الادبية للبلاد ورئيسها . ذلك ان المواقف التي تدخل في الاعتبارات الوطنية لا تتوقف عن الاسباب والنتائج . مهما كانت هذه الاسباب والنتائج ، اذا كان هناك حرص على اشياء ومفاهيم ابقى واثمن من المصالح الفردية ومن الاستغلال الطارئ للنفوذ .

كل ذلك مفهوم ومعروف . وهناك بالمقابل مسألة اساسية هي من مقومات الوجود اللبناني الذي يعمل «الحريصون عليه» على هدمه ، الا وهي الحريات الديمقراطية ومنها في الصدارة الحريات الصحفية التي لا يمكن لاحد ان يعطلها دون ان يحدث خلا خطيرا في الموازين السياسية .

فهذه المجزرة الصحفية التي تعرضت وتعرض لها الصحافة في هذا الوقت ، يمينا ويسارا ، وتحت تاثير ضغوط خارجية مكشوفة ، ان دلت على شيء فانها تدل على مقدار قوة الصحافة اللبنانية ومدى تاثيرها ، ولكنها تدل في الوقت ذاته على ضعف الحكم اللبناني تجاه الضغوط الخارجية وعلى ضعف الجسم الصحفي وانعدام تماسكه في وجه القمع الناتج عن الاستهتار بالقيم الوطنية .

وان كان لاحد منا عتب ، فعلى الرئيس تقي الدين الصلح بالذات لانه كان في يوم من الايام علما من اعلام الصحافة والحريات ، وفي عهد حكومته اقر قانون خطير يجبر التعطيل الاداري للصحف بعد ان كان في عداد المناضلين ضد هذا النوع من القوانين في ايام الانتداب الفرنسي وتعرض في ظله لما تتعرض له الصحافة في عهده .

ولكن الزميلة «المحرر» ستخرج منتصرة في النهاية ، وكذلك الصحافة اللبنانية ، لان الامتحان الحقيقي لاصالة الحريات والدفاع عنها هو -اولا واخيرا- امام الاخطار .